نمو صافي الربح قبل الضرائب 17٪.. ومجلس الإدارة يوصي بتوزيع 7٪ نقداً و7٪ منحة.. و9٪ زيادة بإجمالي الأصول إلى 10,2 مليارات دينار

«بوبيان» يحقق 100,5 مليون دينار أرباحاً صافية في 2025

■ عبدالعزيز الشايع: أداء مالي وتشغيلي متميز يعكس كفاءة الإدارة ووضوح الرؤية ■ عادل الماجد: ارتفاع الحصص السوقية يعكس ثقة العملاء بنموذج أعمالنا

عبدالعزيز الشايع

عادل الماجد

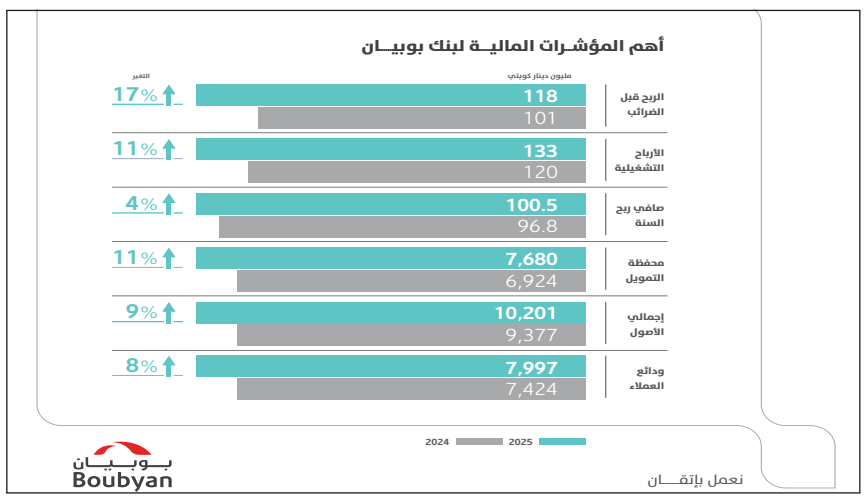

أعلن بنك بوبيان نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، محققا أرباحا صافية بلغت 100,5 مليون دينار بنسبة نمو 4٪ مقارنة بـ 2024. وبلغت الأرباح قبل الضرائب 118 مليون دينار بنمو 17٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، فيما بلغت ربحية السهم 21,4 فلسا، فيما أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بنسبة 7٪ نقدا و7٪ أسهم منحة.

وخلال ذات الفترة ارتفعت أصول البنك إلى 10,2 مليارات دينار بزيادة 9٪ عن العام الماضي، كما بلغت محفظة التمويل 7,7 مليارات دينار بنمو 11٪، فيما ارتفعت الأرباح التشغيلية إلى 133 مليون دينار بزيادة 11٪، وارتفعت الحصة السوقية للبنك من التمويل المحلي إلى 12,3٪.

نمو مستدام

وفي تعليقه على النتائج المالية للبنك، قال رئيس مجلس الإدارة عبدالعزيز عبدالله دخيل الشايع إن ما حققه بنك بوبيان خلال 2025 جاء ترسيخا لمسارنا الإستراتيجي للمحافظة على تحقيق النمو المستدام وتعزيز حضور المجموعة في قطاع الصيرفة الإسلامية محليا وإقليميا.

وأضاف الشايع أن «بوبيان» واصل تسجيل نمو متوازن في مختلف مؤشرات الأداء الرئيسية، مدعوما بكفاءة الإدارة التنفيذية ومرونة نموذج الأعمال، وجودة إدارة المخاطر، ما يرسخ موقعه كأحد البنوك الإسلامية الرائدة وتعزيز ثقة المساهمين والعملاء.

وأوضح أن توظيف القواعد الجديدة التي أطلقتها إستراتيجية «بوبيان 2028» يمضي بثبات عبر محاورها الأربعة الرئيسية، التي تشمل التوسع محليا وإقليميا، مدفوعة بتطوير الحلول الرقمية المبتكرة، ورفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الاستدامة، مؤكدا أن الاستثمار في الكفاءات البشرية والتكنولوجيا المتقدمة سيبقى حجر الزاوية في مسيرة البنك خلال السنوات المقبلة، لتحقيق فعالية طويلة الأمد سواء في النتائج المالية أو الأصول.

وقال الشايع «ثقتنا كبيرة في أن المرحلة المقبلة ستشهد مزيدا من النجاحات بفضل التزامنا بالابتكار والاستثمار في العنصر البشري، وترسيخ ثقافة العمل المؤسسي التي تضع التميز والتجديد في صميم كل ما نقوم به».

وأشار إلى أن نتائج «بوبيان» عن 2025 تؤكد تمتع البنك بكفاءة تشغيلية عالية، إلى جانب قدرته على التعامل مع المخاطر، مبينا أن إستراتيجية «بوبيان» للنمو المستدام عززت الاستفادة من جميع الفرص المتاحة، مع الحرص على الإدارة الرشيدة للموارد وزيادة معدلات الربحية والالتزام بأعلى معايير الكفاءة التشغيلية.

تنويع مصادر التمويل

من جانبه، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بوبيان عادل الماجد إن نجاح «بوبيان» في المحافظة على النمو المستدام في 2025 رغم جميع التحديات الجيوسياسية التي أثرت على الأسواق عالميا ومحليا، إلى جانب ارتفاع الحصص السوقية تعكس ثقة العملاء في نموذج أعماله وتميز خدماته.

وأشار إلى أن الأداء المالي المميز للبنك في 2025 جاء مدعوما بالتنفيذ الفعال للاستراتيجية التشغيلية والتركيز على تطوير المنتجات والخدمات المصرفية وتعزيز تجربة العملاء، مع الاستثمار في رأس المال البشري الوطني.

وأضاف أن «بوبيان» استمر في تحقيق النمو خلال عام 2025، مستندا إلى نموذج تشغيل يتمتع بالقوة والمرونة، واستخدام التكنولوجيا لتعزيز الكفاءة والتنافسية، مع خفض التكاليف والحفاظ على جودة الائتمان ما يعكس قدرته على التكيف والتعامل مع مختلف الأوضاع المتغيرة بمرونة وديناميكية.

وأوضح أن «بوبيان» واصل خلال 2025 تنفيذ إستراتيجية تنويع مصادر التمويل كأحد محركات النمو الرئيسية، مشيرا إلى إصدار صكوك أولية بقيمة 500 مليون دولار لأجل 5 سنوات، إلى جانب تدشين برنامج شهادات إيداع بقيمة مليارى دولار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، بما يعزز استقرار السيولة ويدعم خطط التوسع المستقبلية.

وأضاف أن الإقبال القوي من المستثمرين على هذه الإصدارات يعكس ثقة الأسواق في قوة المركز المالي لـ «بوبيان»، واستدامة أدائه، وقدرة البنك على إدارة المخاطر بكفاءة عالية، فضلا عن ترسيخ مكانته المؤثرة في الأسواق المالية الإسلامية إقليميا وعالميا.

وأعرب الماجد عن تقديره لمجلس الإدارة، مثمنا دور الجهات الرقابية في دعم القطاع المصرفي. كما أشاد بجهود الإدارة التنفيذية وجميع الموظفين وكل الشركاء وأصحاب المصلحة لدورهم في المحافظة على ريادة بوبيان وتعزيز مكانته محليا وإقليميا وعالميا.

نموذج أعمال متكامل

وواصل «بوبيان» خلال 2025 تعزيز نموه في مختلف القطاعات، مستفيدا من نموذج أعمال متكامل يجمع بين الخدمات المصرفية للأفراد، والخدمات المصرفية للشركات، والحلول الرقمية، والخدمات الاستثمارية، بما يمنحه مرونة عالية في مواجهة تقلبات الأسواق وقدرة على اقتناص فرص النمو. وانعكس هذا النمو في ارتفاع الحصة السوقية للبنك في التمويل المحلي، إلى جانب نمو قاعدة العملاء، وتوسع محفظة المنتجات والخدمات، وتحسن مستويات الربحية التشغيلية، في وقت تشهد فيه الأسواق الإقليمية تنافسا متزايدا.

جوائز وتقديرات عالمية

وتوج الأداء المالي والتشغيلي لـ «بوبيان» بسلسلة جوائز عالمية أكدت ريادة البنك الرقمية وجودة خدماته المصرفية، وفي مقدمتها جوائز أفضل بنك إسلامي في العالم والشرق الأوسط والكويت في الخدمات المصرفية الرقمية من مؤسسة «غلوبل فاينانس العالمية».

وعلى المستوى المحلي، واصل «بوبيان» ترسيخ مكانته كأفضل بنك إسلامي في الكويت من مؤسسات مثل غلوبل فاينانس وميد العالميتين، إلى جانب احتفاظه بلقب الأفضل في خدمة العملاء على مستوى الكويت من سيرفس هيرو، وغيرها من الجوائز المرموقة في المسؤولية المجتمعية، والخدمات المصرفية الخاصة والرقمية لقطاع الأعمال، والتمويل، والبطاقات إلى جانب الموارد البشرية من كبرى المؤسسات العالمية.

الانتقال من الرقمنة إلى الذكاء الاصطناعي المؤسسي

شهد 2025 انتقال «بوبيان» من مرحلة الرقمنة إلى الذكاء الاصطناعي المؤسسي، من خلال إطلاق برنامج AI_Driven Transformation بالتعاون مع «مايكروسوفت»، لبناء منصة خدمات مصرفية قائمة على الذكاء الاصطناعي داخل بيئة آمنة ومتوافقة مع تعليمات بنك الكويت المركزي. كما أطلق «بوبيان» مجموعة متقدمة من الحلول الرقمية للشركات، أعادت تعريف تجربة المديرين الماليين ومسؤولي الخزينة، ومنحتهم قدرة أكبر على التخطيط، والتحليل، والتنفيذ بسرعة وكفاءة أعلى، مع تقليل الاعتماد على الإجراءات الورقية والنماذج التقليدية. وفي قلب هذا التحول جاء تطوير «مساعد»، أول مساعد رقمي ذكي في تطبيق مصرفي كويتي، بعد دمجه بتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، إلى جانب تطوير نموذج ذكاء اصطناعي يقوم بفهم اللهجة الكويتية، ويحلل المكالمات الصوتية ومشاعر العملاء، بما يمنح «بوبيان» قدرة غير مسبوقة على فهم تجربة العميل واتخاذ قرارات مبنية على بيانات حقيقية.

ريادة مجتمعية وتمكين الكفاءات

وعلى مستوى رأس المال البشري، ركزت إستراتيجية الموارد البشرية خلال 2025 على التطوير وإعداد القيادات وبناء مهارات المستقبل، إلى جانب تعزيز بيئة عمل صحية ومحفزة تدعم الأداء العالي والانتماء المؤسسي. كما واصل «بوبيان» تطوير نهجه في المسؤولية المجتمعية عبر برامج تستهدف تمكين الشباب، دعم المبادرين، نشر الثقافة المالية، وتعزيز الاستدامة البيئية والصحية، بما يعكس دوره كمؤسسة مالية تسهم بفاعلية في التنمية الاقتصادية والمجتمعية في الكويت.

دعم الشركات الناشئة وتعزيز التكنولوجيا المالية

استمر «بوبيان» في دوره المحوري لدعم الشركات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية، من خلال إطلاق برنامج Banking as a Service (BaaS)، الذي يوفر البنية التحتية اللازمة لابتكارات الشمول المالي والخدمات الرقمية. كما عزز شراكاته النوعية مع شركات مثل «ديمة الكويت» في مجال BNPL، و«سبير» في خدمات المصرفية المفتوحة، إلى جانب «هولستك للاستشارات»، بما يسهم في بناء بيئة مالية رقمية أكثر تطورا في الكويت والمنطقة.

علاوة على ذلك، تم تطوير منظومة خدماته لعملاء المصرفية للأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إطلاق حلول مصرفية رقمية وتحديثات تشغيلية صممت لتواكب احتياجاتهم وتدعم كفاءة أعمالهم، وتسهم في تسريع عمليات التحصيل والإدارة المالية، بما يساعدهم على النمو والتوسع بثقة أكبر.

6,57 مليارات دينار قروضاً جديدة مُنحت بالعام الماضي ليسجل رصيد الائتمان التراكمي 63,7 ملياراً.. و5,33 مليارات ودائع جديدة استقبلتها البنوك ليبلغ إجماليها 59,16 ملياراً

45,9 مليار دينار أنفقها المواطنون والمقيمون خلال 2025

مصطفى صالح ـ علاء مجيد

كشفت بيانات رسمية صادرة عن بنك الكويت المركزي عن تسجيل الإنفاق الاستهلاكي للمواطنين والمقيمين بالكويت خلال عام 2025 مستوى 45,96 مليار دينار، حيث سجل الإنفاق تراجعا سنويا بنسبة 3,8٪ وبقيمة 1,85 مليار دينار، مقارنة بإنفاق بلغ نحو 47,81 مليار دينار خلال عام 2024.

وبحسب بيانات «المركزي»، فإن إجمالي الإنفاق الاستهلاكي يتوزع على 42,63 مليار دينار داخل البلاد بنهاية العام الماضي، بتراجع سنوي نسبته 4,7٪ وبما قيمته 2,12 مليار دينار، مقارنة مع الإنفاق بالداخل خلال عام 2024، والبالغة قيمته 44,74 مليار دينار. فيما سجل الإنفاق في الخارج زيادة سنوية بنسبة 8,6٪ وبقيمة 264 مليون دينار، ليبلغ نحو 3,33 مليارات دينار خلال العام الماضي، مقارنة بـ 3,07 مليارات دينار خلال عام 2024. وفي التفاصيل، بلغ إجمالي قيم معاملات أجهزة نقاط البيع داخل الكويت وخارجها خلال العام الماضي ما قيمته 19,37 مليار دينار، مقارنة بـ 18,92 مليار دينار خلال عام 2024، بارتفاع سنوي قيمته نحو 447 مليون دينار، وما يعادل نموا نسبته 2,36٪.

وتشير الأرقام إلى أن المواطنين والمقيمين أنفقوا نحو 17,7 مليار دينار عبر أجهزة نقاط البيع داخل الكويت خلال العام الماضي، مقارنة بإنفاقهم البالغ نحو 17,59 مليار دينار خلال عام 2024، فيما أنفقوا نحو 1,67 مليار دينار خارج البلاد عبر أجهزة نقاط البيع خلال العام الماضي، مقابل إنفاق بلغ نحو 1,34 مليار دينار في العام السابق.

ولجهة قيم معاملات أجهزة السحب الآلي «الكاش» داخل البلاد وخارجها فقد أظهرت بيانات «المركزي» أن قيمتها بلغت نحو 9,09 مليارات دينار بنهاية 2025، مقارنة بـ 10,08 مليارات دينار في 2024، أي بتراجع قدره نحو 989 مليون دينار وبما يعادل 9,8٪.

ويشير هذا التراجع السنوي لعمليات السحب الآلي «الكاش»، إلى تعزيز ثقافة استخدام القنوات الإلكترونية والرقمية في عمليات الدفع لدى المواطنين والمقيمين، وتقليص استخدام الأوراق النقدية «الكاش» في معاملاتهم اليومية، وذلك في ظل تطوير البنوك المحلية لخدماتها في هذا الجانب وتسهيل المعاملات المصرفية الرقمية للمستخدمين.

وتكشف أرقام البنك المركزي عن أن عمليات السحب الآلي في الداخل سجلت نحو 8,84 مليارات دينار، تراجعا من قيمتها البالغة نحو 9,83 مليارات دينار خلال عام 2024، بانخفاض قيمته 995 مليون دينار، فيما سجلت عمليات السحب «الكاش» في الخارج ما قيمته 256 مليون دينار، ارتفاعا من 251 مليون دينار في عام 2024.

وعلى صعيد قيم المعاملات عبر المواقع الإلكترونية، فقد بلغت نحو 17,49 مليار دينار بنهاية 2025، مقارنة مع إنفاق بلغت قيمته نحو 18,8 مليار دينار بنهاية 2024، بانخفاض قيمته 1,31 مليار دينار، حيث سجل الإنفاق عبر المواقع الإلكترونية في الداخل ما قيمته 16,08 مليار دينار، مقارنة بـ 17,32 مليار دينار في عام 2024. بينما سجلت عمليات الدفع عبر المواقع الإلكترونية خارج الكويت خلال عام 2025 ما قيمته 1,41 مليار دينار، مقارنة بقيمتها البالغة نحو 1,48 مليار دينار في العام السابق.

وعلى مستوى رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين وغير المقيمين بنهاية 2025، فقد كشفت بيانات «المركزي» عن ارتفاع إجمالي القروض الممنوحة في العام الماضي بقيمة 6,57 مليارات دينار، ليواصل الرصيد التراكمي للتسهيلات الائتمانية تحطيم مستوياته القياسية ويسجل 63,74 مليار دينار، مقارنة بـ 57,17 مليار دينار بنهاية 2024، وبنمو نسبته 11,5٪.

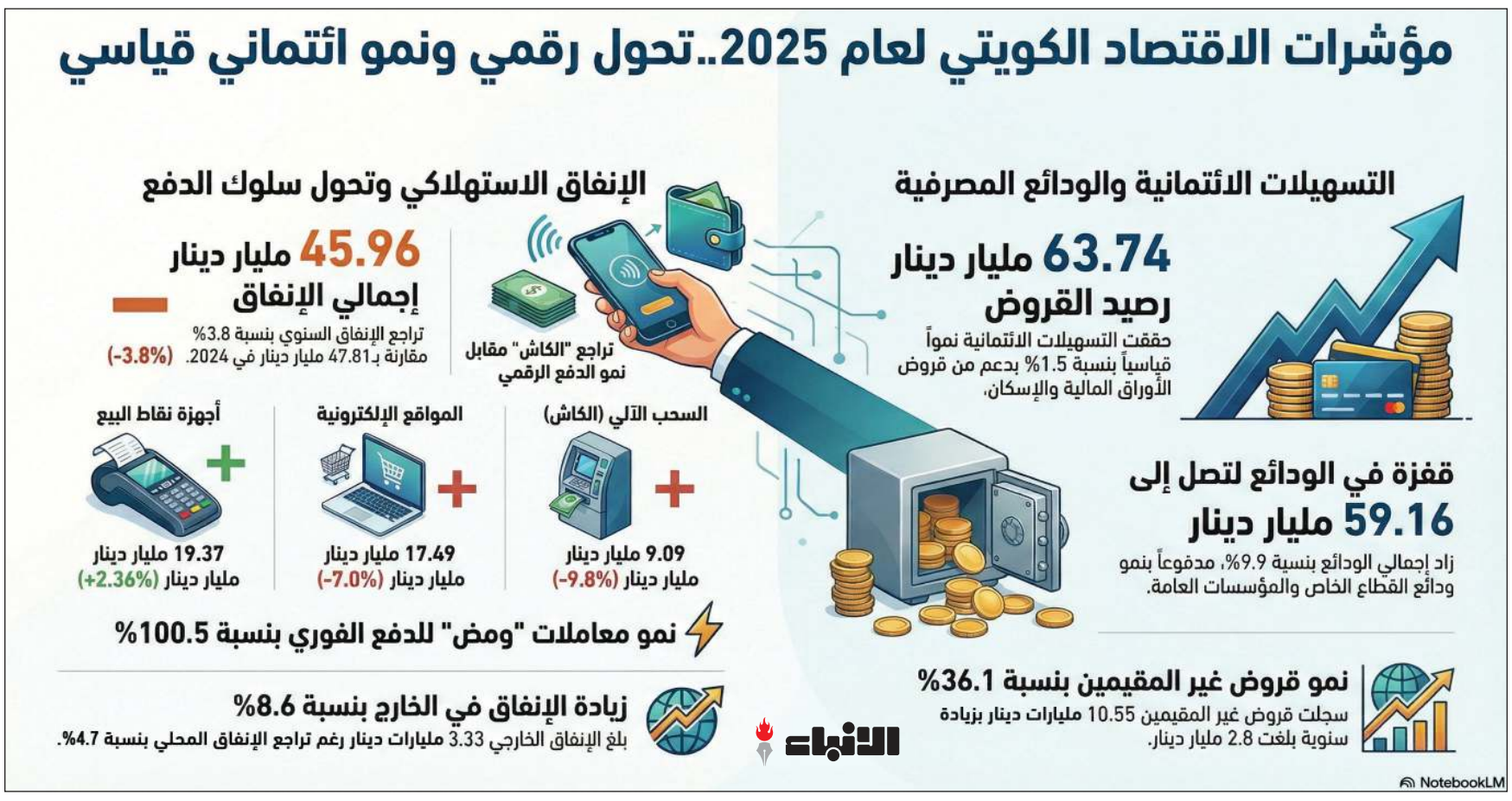

100٪ قفزة بمعاملات «ومض»

تضاعفت قيمة عمليات خدمات الدفع الآني (ومض) خلال العام الماضي 2025، بنسبة 100,5٪ وبقيمة 452,9 مليون دينار لتسجل مستويات 903,3 ملايين دينار، مقارنة بـ 450,4 مليون دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبلغ عدد العمليات خلال الفترة من يناير وحتى ديسمبر 2025، بنحو 13,78 مليون عملية، ليبلغ متوسط العملية الواحدة 65,5 دينارا خلال العام الماضي.

وتفصيلا، سجلت القروض الممنوحة للمقيمين 53,18 مليار دينار بنهاية العام الماضي، بارتفاع خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر 2025 بقيمة 3,77 مليارات دينار وبنسبة 7,6٪ بالمقارنة برصيدها البالغ 49,41 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024. فيما سجلت القروض الممنوحة لغير المقيمين 10,55 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي، بزيادة خلال الفترة من يناير حتى ديسمبر 2025 بقيمة 2,8 مليار دينار وبنسبة نمو 36,1٪ مقارنة برصيدها البالغ 7,75 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024.

ويقصد بـ «غير المقيمين» الأشخاص غير الكويتيين الذين لم يحصلوا على إذن عمل أو تصاريح إقامة، والشركات والمنشآت التجارية الأجنبية غير المقامة بالكويت والمرخص لها من وزارة التجارة والصناعة، أو الجهات المختصة بما في ذلك الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ أعمال بموجب عقود خاصة مع الحكومة، وكذلك الهيئات الدبلوماسية الأجنبية والهيئات التابعة لها.

وتظهر بيانات «المركزي» أن القفزة الكبيرة للقروض الممنوحة خلال العام الماضي، جاءت بدعم من ارتفاع قروض شراء الأوراق المالية بقيمة 1,03 مليار دينار، ليصل رصيدها إلى نحو 4,81 مليارات دينار بنهاية العام الماضي، مقارنة بـ 3,78 مليارات دينار بنهاية عام 2024. فيما بلغ حجم القروض الإسكانية، وهي قروض شخصية طويلة الأجل لا تتجاوز مدتها 15 سنة، تقدم للعميل بغرض شراء أو بناء أو ترميم سكن خاص، نحو 17,27 مليار دينار بنهاية ديسمبر الماضي، بارتفاع قيمته 731 مليون دينار وبنمو سنوي نسبته 4,4٪، بالمقارنة برصيدها البالغ 16,54 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024.

بينما سجلت التسهيلات الاستهلاكية الممنوحة خلال العام الماضي زيادة طفيفة بقيمة 4,6 ملايين دينار، وبنمو نسبته 0,24٪ ليصل رصيدها التراكمي إلى 2,08 مليار دينار، مقارنة بـ 2,07 مليار دينار بنهاية 2024، وبلغ إجمالي رصيد التسهيلات الشخصية بنهاية 2025 مستوى 20,3 مليار دينار، مرتفعة بواقع 712 مليون دينار وبنسبة نمو 3,68٪، وذلك مقارنة بمستواها البالغ 19,31 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024. وأوضحت البيانات ارتفاع قروض للبنوك في عام 2025 لتسجل مستوى 5,41 مليارات دينار بنهاية ديسمبر الماضي، مقارنة بـ 3,41 مليارات دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة نمو بلغت 58,5٪ وبقيمة ملياري دينار.

وعلى صعيد الودائع، أظهرت بيانات «المركزي» ارتفاع الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين خلال العام الماضي 2025، لتبلغ 59,16 مليار دينار، مقارنة بمستوياتها المسجلة بنهاية 2024 والبالغة 53,82 مليار دينار، وبارتفاع قيمته 5,33 مليارات دينار وبنسبة ارتفاع 9,9٪. وأظهرت البيانات أن ارتفاع الودائع لدى البنوك الكويتية من قبل المقيمين وغير المقيمين، بنهاية ديسمبر الماضي، جاء مدفوعا بزيادة ودائع القطاع الخاص بالدينار لتصل إلى 39,05 مليار دينار، مقارنة بـ 37,62 مليار دينار بنهاية ديسمبر 2024، وبنسبة زيادة بلغت 3,8٪ وبقيمة 1,43 مليار دينار.